

المحاضرة السابعة: العولمة، الهوية والمواطنة

أصبحت العولمة واقعا يفرض نفسه على كل الدول ، حيث يتفاعل العالم بشكل كثيف بفضل تقنيات المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة. ويُظهر التدويل الناتج عن العولمة محاولة تحويل العالم إلى نمط حياة غربي، الأمر الذي ينعكس في استراتيجيات قهرية تجاه الهوية، ويعد النطاق الثقافي للعولمة خاصة خطيراً، حيث يمكن أن يؤدي إلى فقدان الهوية الوطنية، مع ما يترتب على ذلك من تحديات كبيرة تواجه الدول.

أولاً- مفهوم العولمة:

إن أول من أطلق مصطلح العولمة Globalization عالم السوسيولوجيا الكندي مارشال ماك لوهان M.Mcluhan عندما صاغ في نهاية الستينات مفهوم القرية الكونية The Global Village في كتابه الحرب والسلام في القرية الكونية، وقد بين فيه أهمية دور وسائل الاتصال في تحويل العالم إلى قرية كونية واحد.

وقد ظهر مصطلح العولمة أول ما ظهر تحت كلمة Globalizaton في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم ترجم إلى الفرنسية تحت كلمة Mondalaization وترجم إلى العربية تحت ثلاثة مصطلحات هي: الكونية الكوكبية والعولمة. وقد شاع استخدام مصطلح العولمة أكثر من غيره.

أما فيما يتعلق بتعريف العولمة، فلا يوجد تعريف محدد لها، وذلك لكون العولمة ذات طابع شمولي، ولهذا يذهب بعض الباحثين والمحللين الاجتماعيين مذاهب مختلفة في فهمها وتعريفها كما وتأتي أحكامهم غامضة ومتباعدة أحيانا لاختلاف منطلقاتهم الفكرية، فأخذوا يتجنبون تحديدها مفضلين البحث في مظاهرها ونتائجها. ويمكن في هذا المجال التعرض لبعض التعريفات للعولمة :

- جاء في معجم ويبستر (WEBSTER) أن العولمة (Globalization) هي : جعل الشئ عالميا بإضفاء طابع العالمية عليه وجعل مجال تطبيقاته على اتساع العالم.

- يعرفها صادق العظم : بأنها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج، وإعادة الإنتاج ذاتها... وينتهي العظم إلى أن العولمة حقيقة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز، وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

- ويرى السيد ياسين أن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الأفراد والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني.

- ويرى محمد الأطرش أن العولمة تعني اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق

العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة لصالح سيادة الشركات المتعدية الجنسيات.

وهناك من يرى أن العولمة مرادفة للأمركة، أي أن العولمة تعمل لمصلحة الولايات المتحدة. ولهذا تستشعر معظم الدول النامية، وحتى الدول المتقدمة منها ببعض المخاطر، حيث ترى أن العولمة هي لمصلحة الولايات المتحدة نظراً لضخامة اقتصادها، وقوتها السياسية والعسكرية، فتستطيع بذلك نشر نموذجها الاقتصادي والسياسي، وسيادة نموذجها الثقافي.

أما مظاهر العولمة فهي تتجلى في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي:

1- في المجال الاقتصادي: تتطلب العولمة تبني سياسات اقتصادية معينة من دول العالم، ومنها الدول النامية التي تعاني ضعفاً في اقتصادها، ويتطلب قيامها ببرامج الإصلاح الاقتصادي، ومنها الخصخصة التي تعني نقل ملكية مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص، ورفع الدعم عن بعض المواد الأساسية، وإحداث ضريبة المبيعات وغير ذلك. إن الهدف من ذلك في مجمله إزالة القيود، والحدود أمام انسياب السلع بعد أن تلغى الضرائب التي كانت مفروضة عليها قبل الانضمام إلى منظمة الجات، وهي مظاهر ومكونات تؤدي إلى العولمة، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات لإنشاء فروع لشركات إنتاج عملاقة، وقيام التكتلات الاقتصادية العالمية وغيرها.

2- في المجال السياسي: ويظهر ذلك في سقوط الأنظمة الشمولية والدكتاتورية والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان، ولا شك أن تطبيق ذلك يختلف من دولة إلى أخرى، وتختلف الرؤى في تقييم النموذج المتبع لهذه المقولات، وعادة ما يحكم عليها من منظور غربي، وبالأحرى من منظور أمريكي.

3- في المجال الثقافي: تظهر العولمة هنا في محاولة إلغاء التنوع الثقافي، وصياغة ثقافة عالمية، وهي ثقافة لها قيمها ومعاييرها. وهناك خوف من إذابة الخصوصيات الثقافية، وخاصة الهوية الثقافية من خلال وسائل التي تحاول تنميط الثقافة، وجعلها واحدة شاملة ذات صبغة أمريكية على الخصوص.

ثانياً- العولمة والهوية:

هناك اتجاهات مختلفة بين الباحثين في مسألة أثر العولمة على الهوية، فاتجاه يرى بأن هناك خطورة على الثقافة الوطنية من العولمة تتمثل في العمل على توحيد ثقافات العالم في ثقافة واحدة، وبالتالي يتضمن إلغاء للهويات الثقافية. وبالمقابل هناك اتجاه يرى أن العولمة لا تسعى إلى السيطرة على الثقافة الوطنية للمجتمعات، ولا تعمل على توحيدها، وإنما تؤدي العولمة إلى زيادة التمسك والحرص للمجتمعات على حماية ثقافتها، وبالتالي التأكيد على الهوية الثقافية لتلك المجتمعات.

وفي الحقيقة والواقع، فإن كلاً من الاتجاهين يحمل جزءاً من الصواب.

في البداية هناك عدة دعوات للمحافظة على التنوع الثقافي والإبقاء عليه، لأهميته في تشكيل التراث الإنساني، فقد أشارت اليونسكو في إعلانها الصادر في : 1966 إلى موضوع التنوع الثقافي، حيث نصت المادة الأولى منه على أن لكل ثقافة

كرامة وقيمة يجب احترامها، ومن حق كل شعب ومن واجبه أن ينمي ثقافته، وتشكل كل الثقافات بما فيها من تنوع وخصب، وما بينها من تباين، وتأثير متبادل جزءاً من التراث الذي يشترك في ملكية البشر جميعاً.

ومن ناحية أخرى، يؤكد صموئيل هنتنجتون Samuel Huntington صاحب نظرية صراع الحضارات، أن العولمة تؤدي إلى تأكيد الوعي بالخصوصية الثقافية معتبراً ذلك معضلة أي عدم تأثير العولمة في هوية المجتمعات غير الغربية، في حين يرى أن العولمة تؤدي إلى توحيد ثقافة الشعوب الغربية. ولهذا يدعو الغرب للتخلي عن فكرة عولمة الثقافة والهوية للاختلاف الجوهرية بين الهويات الثقافية للشعوب.

مع ذلك، هناك العديد من الآثار السلبية المحتملة للعولمة الثقافية على الهوية الوطنية، وهي على النحو الآتي:

-تهديد التمييز الثقافي: قد تؤدي تدفقات الثقافة العالمية إلى تهديد هويات الثقافات المحلية، مما يجعل الأفراد يشعرون بفقدان الهوية الوطنية التقليدية.

- فقدان القيم المحلية: قد يؤدي تأثير العولمة إلى اندماج القيم العالمية مع القيم المحلية، مما يسفر عن فقدان بعض القيم التقليدية وتمييز الهوية الثقافية الوطنية.

-استنزاف اللغة الوطنية: قد يؤدي انتشار لغات أجنبية والتأثير الكبير لوسائل الإعلام العالمية إلى استنزاف استخدام اللغة الوطنية، مما يؤثر على التماسك اللغوي للمجتمع.

- تهديد التنوع الثقافي: يمكن أن تؤدي العولمة إلى تهديد التنوع الثقافي، حيث يمكن أن تفقد الثقافات المحلية تفردتها وتمييزها.

ثالثاً- العولمة والمواطنة:

على الرغم مما قد يبدو إسهاماً للعولمة في تكريس المواطنة، في أنها تدفع بالمزيد من الحرية في الفعل والتنقل والتعبير، ولأنها تنحو بجهة تسييد الانفتاح والديمقراطية وما إلى ذلك، إن عوامل التضاد والممانعة بين العولمة والمواطنة "العالمية" هي أقرب إلى التكريس منها إلى عوامل الالتقاء والتكامل. فهناك فيما نتصور أربعة معطيات جوهرية تجعل من علاقة العولمة والمواطنة علاقة تضاد وممانعة أكثر منها علاقة التقاء وتكامل.

1. ويتمثل في التوجه المستمر والمتسارع للعولمة في تدمير المقومات الكبرى التي ارتكزت عليها الدولة الأمة في تشكيلها وفي صياغة آليات اشتغالها. فليس التلميح هنا فقط إلى منحى السياسات العامة التي تستهدف تقليص حجم ودور الدولة ولكن أيضاً إلى ممارسات الشركات الكبرى التي تتقدم لديها، عكس المواطنة، مبادئ الواجبات على مبادئ الحقوق. من هنا، فمن حكم الثابت في هذه النقطة، أن تراجع الدولة / الأمة بتقدم فاعلي العولمة وأدواتها هو تراجع حتمي للمواطنة ليس فقط لأن الدولة / الأمة هي الساهر على المواطنة وضامنها الأسى، ولكن أيضاً لأن لا مصداقية لمواطنة يضمونها منطق السوق ويتكفل بصيانتها فاعلوه.

2. ويكمن في الاتجاه المتسارع لظاهرة العولمة باتجاه تقويض المرافق الكبرى التي يعد وجودها واستمرارها من وجود واستمرار مبادئ المواطنة نفسها. إذ لا يكون الأمر هنا مثار إشكال كبير لو كان مقتصرًا على جوانب من

الخصوصية وإعادة الهيكلة التي تطال بعضا من القطاعات، لكنه يتعدى ذلك حينما يطال المرفق العام كفلسفة لمساواة الأفراد والجماعات .

3. ويتعلق أساسا ب "القيم الديمقراطية" التي لم تفتأ العولمة تقدمها لبناء المواطنة "العالمية" التي لا تتراعى لفاعليها من مواطنة سواها. فلا ينحصر الأمر هنا في إشاعة العولمة لمبادئ النظم الليبرالية وقيمها وصهر ما سواها من الأنظمة فيها، بل يتعدى ذلك إلى فرضها لمنظومة "ديمقراطية السوق التي لا تختلف في شكلها كما في المضمون، عن فضاء المتاجرة التي يعتمد اقتصاد السوق ويقوم عليه في الجملة والتفصيل.

4. ويرتبط بخاصية الاختلاف، في المرجعية كما في الممارسة، التي تدفع بها المواطنة ولا ترى فيها ظاهرة العولمة إلا ضربا من ضروب "عدم مجارة العصر". فالعولمة توحد في النظرة ووحدة في التمثل للاقتصاد كما للمجتمع كما للثقافة، في حين أن المواطنة هي تعدد واختلاف في النظرة كما في التمثل. وعلى هذا الأساس، فلا يكمن خطر العولمة على المواطنة في هذا المستوى، في كون الأولى نفي للثانية، ولكن أيضا في صهرها والعمل على إذابتها في صلبها تصورا وتمثلا من هنا فيقدر اجتهاد المواطنة على تخليق العولمة، بقدر إمعان العولمة في صهر اختلافات المواطنة في صلب منظومتها وتحويلها إلى جزء منها لا قائمة لها بدونها. وعلى أساس هذه الخلفية فلا مواطنة "عالمية" تذكر إذا اعتملت بداخل العولمة تصورات وتمثلات هي إلى إفراغ المواطنة من محتوياتها أقرب منها إلى تلقيحها بقيم وتصورات جديدة